

باسبيل حدّد آلية اختيار مرشحي «الوطني الحر» للانتخابات النيابية

أصدر رئيس «التيار الوطني الحر» الوزير جبران باسبيل أمس تعميماً «حدّد فيه آليّة خوض الانتخابات التمهيدية الداخلية لاختيار المرشحين المحتملين لخوض الانتخابات النيابية المقبلة، على أن تجري الانتخابات في 2016/7/31 ويفوز في هذه المرحلة حدّ أقصى من المرشحين المحتملين بنسبة 1.5 من عدد المقاعد المخصّصة لكل مذهب.

ويتمّ من بعدها استطلاع رأي بين منتصف تشرين الثاني وكانون أول، ويكون محصوراً بمرشّحي التيار ضمن الدائرة الانتخابية من أجل تصنيفهم ترتيباً، وبالتالي حذف العدد الذي يخطئ عدد النواب المحدّذين لكل دائرة انتخابية وفق توزيعهم على المذاهب. ثم

التقى دريان والحص وجوزر

مخزومي: للاهتمام بالمواطن ومتطلبات عيشه



دريان مستقبلاً مخزومي

والاقتصادي والمعيشي، بعيداً عن السجلات والخلافات السياسية.»

وزار مخزومي القائم بالأعمال الأميركيريتشاردجونز، في مقر السفارة في عوك، بمناسبة اقتراب نهاية مهامه

الدبلوماسية في بيروت، وبحث معه في الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية.

إثر اللقاء، أوضح مخزومي أنّه بحث مع جونز في التطوّرات الإقليمية المحيطة بلبنان، وفي سبل دعم البلد

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعاون، وفي ظلّ أعباء الناظرين، أملاً في «أنّ تنجح المساعي الدولية في ظلّ التوافق الأميركي – الروسي في إيجاد حلّ لازمة السورية، ووضع المنطقة على سكة السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.»

السيد: ريفي شاهد الزور الأول

أكد المدير العام السابق للأمن العام اللواء الركن جميل السيد، «أنّ وزير العدل المستقيل أشرف ريفي هو الشاهد الزور الأول في اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري، وأنّ قوله في بركي ثمّ في صيدا بالأمن من «أنّه ليس شاهد زور»، يدل على الهاجس الذي يسكنه منذ أنّ تبثت الشهود الزور هسام هشام ومحمد زهير الصديق لتضليل التحقيق في قضية اغتيال الحريري بمشاركة العقيديين وسام الحسن وسعير شحادة حينذاك، خدمة للمخابرات الأجنبية التي كانت تريد تسييس الإعتيال لصالح بعض الدول الغربية و«إسرائيل» في مواجهة سورية والمقاومة.»

البناء

«الوفاء للمقاومة»: جمهور المقاومة عصيّ على النيل منه وموقف حاكم «المركزي» مُريب ومرفوض



كلّفت كتلة الوفاء للمقاومة إلى أنّ الإدارة الأميركية لا توفر فرصة للنيل من المقاومة وجمهورها، وقد وجدت في بعض القطع المصرفي اللبناني ضالتها، ورات أن الموقف الأخير لحاكم المصرف المركزي رياض سلامة جاء ملتبساً ومريباً، وهو يشي بقلّت السياسة النقدية من ضوابط النقدية من ضوابط السيادة الوطنية، ولذلك فإننا نرفضه جملة وتفصيلاً. وعلى الجميع أن يدرك أنّ جمهور المقاومة ومؤسسته والجمعية التربوية والصحة عصيون على محاولات النيل منهم من أيّ كان، مهما علا شأنه.»

واعترت أنّ «مدخل الواقع السليم لإعادة

تركيب سلطة مستقرة في لبنان هو إقرار قانون انتخاب وفق المعايير الدستوريّة لجهة صحة التمثيل وشموليّته وفاقليّته»، معتبراً أنّ «غالبية الصغ المبروحة للنقاش في اللجان النيابية المشتركة تتجاوز المعايير الدستوريّة والموضوعيّة، وبعضها مفضل استنسابياً لمصلحة قوى سياسيّة محدّدة. كما أنّ قانون الستين متجاوز للمعايير الدستورية. وإنّ المناورات التي يعتمدها بعضهم للعودة إلى اعتماد من شأنها إذا ما نجحت أن تتحدّى إرادة غالبية اللبنانيين وتبقي البلاد عرضة للاهتزازات والأزمات المرهقة والمفتوحة، فيما السلطة تتأكلها المحاصصة والزبائنيّة والاستنسابيّة.»

وعدت الكتلة «جميع اللبنانيين وقوامهم السياسية والطائفية كافة إلى قرار وطني جريء يؤسس لدولة مستقرة، ويمكن الأجيال من تداول السلطة بشكل منتظم ودستوري عبر اعتماد قانون انتخاب يقوم على النسبية الكاملة مع الدائرة الواحدة أو مع وضع دوائر موسّعة، والزام التطبيق الكامل للمواد الدستورية من دون أي استنساب.» كما عدت لجنتي الإعلام والاتصالات، وحقوق الإنسان النيابيتين «لاستفاد الجهد في تقصي الواقع والمعطيات كافة عن فضيحتي الإنترنت غير الشرعي والتجار بالبشر، لتبني الكتلة في ضوء تقريريها النيابيين، الموقف المناسب.» كما جذت دعوتها القضاء اللبناني والأجهزة المختصة كافة إلى «تحمل المسؤولية الوطنية بجديّة وجدارة إزاء هذين الملفين الخطيرين.»

مشكلاتهم بانفسهم..

في السياق قال: «لسوء الحظ نحن في طريق مسدود، ولهذا السبب نعجز عن انتخاب رئيس للجمهورية، ولهذا يتعيّن على الحكومة الائتلافية أن تتصرّف بحكمة عالية، لأنها المؤسسة الدستورية الوحيدة العاملة الآن. فمجلس النواب لا يتعقد، وليس لدينا رئيس جمهورية، لذلك نحن كمصرف مركزي علينا أن نحاول التعامل مع نقاط الضعف والمحافظة على استقرار العملة.»

وختم سلامة: «استقرار السياسة النقدية ضرورة، وعلينا فعل ذلك في بيئة غير مثاليّة، فيما يؤثّر علينا عدم الاستقرار في المنطقة بحيث تتعطل أسواق التصدير، وبات لدينا مزيد من اللاجئين غير السوريين القادمين من العراق وفلسطين، كذلك تشهد سوق العمل منافسة تؤثّر سلباً على اللبنانيين.»

إشادات بعملية تل الربيع الفدائية؛ لدعم الشعب الفلسطيني بكل الأشكال ليستمر في خط المقاومة حتى تحقيق أهدافه بطرد الاحتلال

فلاالشعب الفلسطيني، وتحديداً الأجيال الجديدة، نسبت القضية الفلسطينية، ولا الفتنة أبعدت المهلمصين عن توجيه الأمة نحو الخيارات السليمة المنطلقة من الدين الإسلامي كالتصوير عن إزاء حيّا التجنّع العملية، دعا جميع الفضائل الفلسطينية إلى ضرورة تصعيد العمليات العسكرية وعدم الانجرار إلى الخلافات الداخلية التي لايستفيد منها سوى العدو الصهيوني، وتفرغ كل الجهد لممارسة العمل الفدائي حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني.»

كما دعا «السلطة الفلسطينية إلى إيقاف كل أشكال التعاون مع العدو الصهيوني، وخصوصا الأمني، والكف عن ملاحقة المجاهدين، بل وتوفير الدعم والملاذ الأمن لهم»، مطالبا «المسلمين في أرجاء العالم بأوسع حملة تبرعات للفلسطينيين وخصوصا لأهالي الشهداء والجرحى والذين همم الصهائبة بيوتهم، لتوفير سبل الدعم لهم والتمسكّ بآرضهم.»

ورأت أنّ «العمليات التي تقوم بها الجماعات المدعّرة ضدّ الجيش المصري في رفح لا تصبّ إلا في خدمة العدو الصهيوني، وكان من الأفضل لهؤلاء لو فهموا الدين حقيقة أنّ يوجهوا بناذاقيم للعدو الحقيقي للأمة وهو العدو الصهيوني.»

ولفتت «جبهة العمل الإسلامي» في لبنان إلى أنّ «هذه العملية النوعيّة وفي شهر رمضان المبارك جاءت لتؤكد من أنّ الانتفاضة المباركة مستمرة، وأنّ الشعب الفلسطيني المقاوم البطال هو شعب مطعأ لا تقف بوجهه الحواجز والعوائق مهما كبرت وعظمت.»

وأشارت إلى أنّ «الشعب الفلسطيني بالفعل شعب الجبّارين الذي يسخر بالتضحيات الجمّة مهما بلغت دفاعا عن حقه المغتصب، ودفاعا عن الحريات والمقدّسات التي لا يُعْم لها العبر وزنا، والتي تشكل للشعب الفلسطيني وللعرب والمسلمين العامل الديني والحضاري والتاريخي، الذي لا يمكن السكوت أو التفاضي والتنازل عنه لمصلحة العدو، لا عن طريق مفاوضات النذل والخنوع والاستسلام، ولا عن طريق القوة والانتهاكات والاعتداءات الصارخة والإرهابية وعمليات القتل والإجرام والإعدامات والاعتقالات التمييزية التي تطال الشعب الفلسطيني المظلوم، مشدّدة على «حقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه وتحرير أرضه من برّان المحتلين الصهائبة الغاصبينالحاقدين.»

كذلك، حيث«الجبهة العربية التقدميةالعاوامين

والتقى مديران والحص وجوزر

مخزومي: للاهتمام بالمواطن ومتطلبات عيشه

والاقتصادي والمعيشي، بعيداً عن السجلات والخلافات السياسية.»
وزار مخزومي القائم بالأعمال الأميركيريتشاردجونز، في مقر السفارة في عوك، بمناسبة اقتراب نهاية مهامه الدبلوماسية في بيروت، وبحث معه في الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية.
إثر اللقاء، أوضح مخزومي أنّه بحث مع جونز في التطوّرات الإقليمية المحيطة بلبنان، وفي سبل دعم البلد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعاون، وفي ظلّ أعباء الناظرين، أملاً في «أنّ تنجح المساعي الدولية في ظلّ التوافق الأميركي – الروسي في إيجاد حلّ لازمة السورية، ووضع المنطقة على سكة السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.»

وعدت كتلة الوفاء للمقاومة إلى أنّ الإدارة الأميركية لا توفر فرصة للنيل من المقاومة وجمهورها، وقد وجدت في بعض القطع المصرفي اللبناني ضالتها، ورات أنّ الموقف الأخير لحاكم المصرف المركزي رياض سلامة جاء ملتبساً ومريباً، وهو يشي بقلّت السياسة النقدية من ضوابط النقدية من ضوابط السيادة الوطنية، ولذلك فإننا نرفضه جملة وتفصيلاً. وعلى جمهور المقاومة ومؤسسته والجمعية التربوية والصحة عصيون على محاولات النيل منهم من أيّ كان، مهما علا شأنه.»

مشكلاتهم بانفسهم..

في السياق قال: «لسوء الحظ نحن في طريق مسدود، ولهذا السبب نعجز عن انتخاب رئيس للجمهورية، ولهذا يتعيّن على الحكومة الائتلافية أن تتصرّف بحكمة عالية، لأنها المؤسسة الدستورية الوحيدة العاملة الآن. فمجلس النواب لا يتعقد، وليس لدينا رئيس جمهورية، لذلك نحن كمصرف مركزي علينا أن نحاول التعامل مع نقاط الضعف والمحافظة على استقرار العملة.»

وختم سلامة: «استقرار السياسة النقدية ضرورة، وعلينا فعل ذلك في بيئة غير مثاليّة، فيما يؤثّر علينا عدم الاستقرار في المنطقة بحيث تتعطل أسواق التصدير، وبات لدينا مزيد من اللاجئين غير السوريين القادمين من العراق وفلسطين، كذلك تشهد سوق العمل منافسة تؤثّر سلباً على اللبنانيين.»

السيد: ريفي شاهد الزور الأول

أكد المدير العام السابق للأمن العام اللواء الركن جميل السيد، «أنّ وزير العدل المستقيل أشرف ريفي هو الشاهد الزور الأول في اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري، وأنّ قوله في بركي ثمّ في صيدا بالأمن من «أنّه ليس شاهد زور»، يدل على الهاجس الذي يسكنه منذ أنّ تبثت الشهود الزور هسام هشام ومحمد زهير الصديق لتضليل التحقيق في قضية اغتيال الحريري بمشاركة العقيديين وسام الحسن وسعير شحادة حينذاك، خدمة للمخابرات الأجنبية التي كانت تريد تسييس الإعتيال لصالح بعض الدول الغربية و«إسرائيل» في مواجهة سورية والمقاومة.»

والتقى مديران والحص وجوزر
مخزومي: للاهتمام بالمواطن ومتطلبات عيشه
والاقتصادي والمعيشي، بعيداً عن السجلات والخلافات السياسية.»
وزار مخزومي القائم بالأعمال الأميركيريتشاردجونز، في مقر السفارة في عوك، بمناسبة اقتراب نهاية مهامه الدبلوماسية في بيروت، وبحث معه في الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية.
إثر اللقاء، أوضح مخزومي أنّه بحث مع جونز في التطوّرات الإقليمية المحيطة بلبنان، وفي سبل دعم البلد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعاون، وفي ظلّ أعباء الناظرين، أملاً في «أنّ تنجح المساعي الدولية في ظلّ التوافق الأميركي – الروسي في إيجاد حلّ لازمة السورية، ووضع المنطقة على سكة السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.»

وعدت كتلة الوفاء للمقاومة إلى أنّ الإدارة الأميركية لا توفر فرصة للنيل من المقاومة وجمهورها، وقد وجدت في بعض القطع المصرفي اللبناني ضالتها، ورات أنّ الموقف الأخير لحاكم المصرف المركزي رياض سلامة جاء ملتبساً ومريباً، وهو يشي بقلّت السياسة النقدية من ضوابط النقدية من ضوابط السيادة الوطنية، ولذلك فإننا نرفضه جملة وتفصيلاً. وعلى جمهور المقاومة ومؤسسته والجمعية التربوية والصحة عصيون على محاولات النيل منهم من أيّ كان، مهما علا شأنه.»

واعترت أنّ «مدخل الواقع السليم لإعادة تركيب سلطة مستقرة في لبنان هو إقرار قانون انتخاب وفق المعايير الدستوريّة لجهة صحة التمثيل وشموليّته وفاقليّته»، معتبراً أنّ «غالبية الصغ المبروحة للنقاش في اللجان النيابية المشتركة تتجاوز المعايير الدستوريّة والموضوعيّة، وبعضها مفضل استنسابياً لمصلحة قوى سياسيّة محدّدة. كما أنّ قانون الستين متجاوز للمعايير الدستورية. وإنّ المناورات التي يعتمدها بعضهم للعودة إلى اعتماد من شأنها إذا ما نجحت أن تتحدّى إرادة غالبية اللبنانيين وتبقي البلاد عرضة للاهتزازات والأزمات المرهقة والمفتوحة، فيما السلطة تتأكلها المحاصصة والزبائنيّة والاستنسابيّة.»

وعدت الكتلة «جميع اللبنانيين وقوامهم السياسية والطائفية كافة إلى قرار وطني جريء يؤسس لدولة مستقرة، ويمكن الأجيال من تداول السلطة بشكل منتظم ودستوري عبر اعتماد قانون انتخاب يقوم على النسبية الكاملة مع الدائرة الواحدة أو مع وضع دوائر موسّعة، والزام التطبيق الكامل للمواد الدستورية من دون أي استنساب.»

كما عدت لجنتي الإعلام والاتصالات، وحقوق الإنسان النيابيتين «لاستفاد الجهد في تقصي الواقع والمعطيات كافة عن فضيحتي الإنترنت غير الشرعي والتجار بالبشر، لتبني الكتلة في ضوء تقريريها النيابيين، الموقف المناسب.» كما جذت دعوتها القضاء اللبناني والأجهزة المختصة كافة إلى «تحمل المسؤولية الوطنية بجديّة وجدارة إزاء هذين الملفين الخطيرين.»

والتقى مديران والحص وجوزر
مخزومي: للاهتمام بالمواطن ومتطلبات عيشه
والاقتصادي والمعيشي، بعيداً عن السجلات والخلافات السياسية.»
وزار مخزومي القائم بالأعمال الأميركيريتشاردجونز، في مقر السفارة في عوك، بمناسبة اقتراب نهاية مهامه الدبلوماسية في بيروت، وبحث معه في الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية.
إثر اللقاء، أوضح مخزومي أنّه بحث مع جونز في التطوّرات الإقليمية المحيطة بلبنان، وفي سبل دعم البلد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعاون، وفي ظلّ أعباء الناظرين، أملاً في «أنّ تنجح المساعي الدولية في ظلّ التوافق الأميركي – الروسي في إيجاد حلّ لازمة السورية، ووضع المنطقة على سكة السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.»

وعدت كتلة الوفاء للمقاومة إلى أنّ الإدارة الأميركية لا توفر فرصة للنيل من المقاومة وجمهورها، وقد وجدت في بعض القطع المصرفي اللبناني ضالتها، ورات أنّ الموقف الأخير لحاكم المصرف المركزي رياض سلامة جاء ملتبساً ومريباً، وهو يشي بقلّت السياسة النقدية من ضوابط النقدية من ضوابط السيادة الوطنية، ولذلك فإننا نرفضه جملة وتفصيلاً. وعلى جمهور المقاومة ومؤسسته والجمعية التربوية والصحة عصيون على محاولات النيل منهم من أيّ كان، مهما علا شأنه.»

محليات سياسية

«الوفاء للمقاومة»: جمهور المقاومة عصيّ على النيل منه وموقف حاكم «المركزي» مُريب ومرفوض

كلّفت كتلة الوفاء للمقاومة إلى أنّ الإدارة الأميركية لا توفر فرصة للنيل من المقاومة وجمهورها، وقد وجدت في بعض القطع المصرفي اللبناني ضالتها، ورات أن الموقف الأخير لحاكم المصرف المركزي رياض سلامة جاء ملتبساً ومريباً، وهو يشي بقلّت السياسة النقدية من ضوابط النقدية من ضوابط السيادة الوطنية، ولذلك فإننا نرفضه جملة وتفصيلاً. وعلى الجميع أن يدرك أنّ جمهور المقاومة ومؤسسته والجمعية التربوية والصحة عصيون على محاولات النيل منهم من أيّ كان، مهما علا شأنه.»

واعترت أنّ «مدخل الواقع السليم لإعادة تركيب سلطة مستقرة في لبنان هو إقرار قانون انتخاب وفق المعايير الدستوريّة لجهة صحة التمثيل وشموليّته وفاقليّته»، معتبراً أنّ «غالبية الصغ المبروحة للنقاش في اللجان النيابية المشتركة تتجاوز المعايير الدستوريّة والموضوعيّة، وبعضها مفضل استنسابياً لمصلحة قوى سياسيّة محدّدة. كما أنّ قانون الستين متجاوز للمعايير الدستورية. وإنّ المناورات التي يعتمدها بعضهم للعودة إلى اعتماد من شأنها إذا ما نجحت أن تتحدّى إرادة غالبية اللبنانيين وتبقي البلاد عرضة للاهتزازات والأزمات المرهقة والمفتوحة، فيما السلطة تتأكلها المحاصصة والزبائنيّة والاستنسابيّة.»

وعدت الكتلة «جميع اللبنانيين وقوامهم السياسية والطائفية كافة إلى قرار وطني جريء يؤسس لدولة مستقرة، ويمكن الأجيال من تداول السلطة بشكل منتظم ودستوري عبر اعتماد قانون انتخاب يقوم على النسبية الكاملة مع الدائرة الواحدة أو مع وضع دوائر موسّعة، والزام التطبيق الكامل للمواد الدستورية من دون أي استنساب.»

كما عدت لجنتي الإعلام والاتصالات، وحقوق الإنسان النيابيتين «لاستفاد الجهد في تقصي الواقع والمعطيات كافة عن فضيحتي الإنترنت غير الشرعي والتجار بالبشر، لتبني الكتلة في ضوء تقريريها النيابيين، الموقف المناسب.» كما جذت دعوتها القضاء اللبناني والأجهزة المختصة كافة إلى «تحمل المسؤولية الوطنية بجديّة وجدارة إزاء هذين الملفين الخطيرين.»

مشكلاتهم بانفسهم..

في السياق قال: «لسوء الحظ نحن في طريق مسدود، ولهذا السبب نعجز عن انتخاب رئيس للجمهورية، ولهذا يتعيّن على الحكومة الائتلافية أن تتصرّف بحكمة عالية، لأنها المؤسسة الدستورية الوحيدة العاملة الآن. فمجلس النواب لا يتعقد، وليس لدينا رئيس جمهورية، لذلك نحن كمصرف مركزي علينا أن نحاول التعامل مع نقاط الضعف والمحافظة على استقرار العملة.»

وختم سلامة: «استقرار السياسة النقدية ضرورة، وعلينا فعل ذلك في بيئة غير مثاليّة، فيما يؤثّر علينا عدم الاستقرار في المنطقة بحيث تتعطل أسواق التصدير، وبات لدينا مزيد من اللاجئين غير السوريين القادمين من العراق وفلسطين، كذلك تشهد سوق العمل منافسة تؤثّر سلباً على اللبنانيين.»

إشادات بعملية تل الربيع الفدائية؛ لدعم الشعب الفلسطيني بكل الأشكال ليستمر في خط المقاومة حتى تحقيق أهدافه بطرد الاحتلال

فلاالشعب الفلسطيني، وتحديداً الأجيال الجديدة، نسبت القضية الفلسطينية، ولا الفتنة أبعدت المهلمصين عن توجيه الأمة نحو الخيارات السليمة المنطلقة من الدين الإسلامي كالتصوير عن إزاء حيّا التجنّع العملية، دعا جميع الفضائل الفلسطينية إلى ضرورة تصعيد العمليات العسكرية وعدم الانجرار إلى الخلافات الداخلية التي لايستفيد منها سوى العدو الصهيوني، وتفرغ كل الجهد لممارسة العمل الفدائي حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني.»

كما دعا «السلطة الفلسطينية إلى إيقاف كل أشكال التعاون مع العدو الصهيوني، وخصوصا الأمني، والكف عن ملاحقة المجاهدين، بل وتوفير الدعم والملاذ الأمن لهم»، مطالبا «المسلمين في أرجاء العالم بأوسع حملة تبرعات للفلسطينيين وخصوصا لأهالي الشهداء والجرحى والذين همم الصهائبة بيوتهم، لتوفير سبل الدعم لهم والتمسكّ بآرضهم.»

ورأت أنّ «العمليات التي تقوم بها الجماعات المدعّرة ضدّ الجيش المصري في رفح لا تصبّ إلا في خدمة العدو الصهيوني، وكان من الأفضل لهؤلاء لو فهموا الدين حقيقة أنّ يوجهوا بناذاقيم للعدو الحقيقي للأمة وهو العدو الصهيوني.»

ولفتت «جبهة العمل الإسلامي» في لبنان إلى أنّ «هذه العملية النوعيّة وفي شهر رمضان المبارك جاءت لتؤكد من أنّ الانتفاضة المباركة مستمرة، وأنّ الشعب الفلسطيني المقاوم البطال هو شعب مطعأ لا تقف بوجهه الحواجز والعوائق مهما كبرت وعظمت.»

وأشارت إلى أنّ «الشعب الفلسطيني بالفعل شعب الجبّارين الذي يسخر بالتضحيات الجمّة مهما بلغت دفاعا عن حقه المغتصب، ودفاعا عن الحريات والمقدّسات التي لا يُعْم لها العبر وزنا، والتي تشكل للشعب الفلسطيني وللعرب والمسلمين العامل الديني والحضاري والتاريخي، الذي لا يمكن السكوت أو التفاضي والتنازل عنه لمصلحة العدو، لا عن طريق مفاوضات النذل والخنوع والاستسلام، ولا عن طريق القوة والانتهاكات والاعتداءات الصارخة والإرهابية وعمليات القتل والإجرام والإعدامات والاعتقالات التمييزية التي تطال الشعب الفلسطيني المظلوم، مشدّدة على «حقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه وتحرير أرضه من برّان المحتلين الصهائبة الغاصبينالحاقدين.»

كذلك، حيث«الجبهة العربية التقدميةالعاوامين